

- (ز) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
- (ح) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت. المعارضون: الولايات المتحدة. الممتنعون: إثيوبيا، وهولندا، وبولندا، والمملكة المتحدة.
- (ط) المؤيدون: الولايات المتحدة. المعارضون: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والكويت؛ الممتنعون: إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، فرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة، وهولندا.
- (ي) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيت نام، وقطر، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجييا، واليابان.
- (ك) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس. تكلم ممثل بنغلادش باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثل فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وتكلم القائم بالأعمال بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكذلك ألبانيا وليختنشتاين والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.
- (ل) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وعمان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان.
- (م) ممثل كازاخستان نائب وزيرها للشؤون الخارجية.
- (ن) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس. تكلم ممثل بنغلادش باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثل عمان باسم مجموعة الدول العربية. وتكلم ممثل فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

## 25 - الحالة المتعلقة بالعراق

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن خمس جلسات واتخذ قرارا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون: الحالة المتعلقة بالعراق. ومع اتخاذ القرار 2421 (2018) بالإجماع، يكون المجلس قد جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة 10 أشهر، حتى 31 أيار/مايو 2019<sup>(405)</sup>. وباستثناء جلسة واحدة، عُقدت جميع الجلسات، في إطار هذا البند وخلال الفترة قيد الاستعراض، على شكل جلسات إحاطة<sup>(406)</sup>. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس إلى إحاطات فصلية عن الحالة في العراق مقّمة من الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وعلى خلفية هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش)، قدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس عن مسألة عقد الانتخابات البرلمانية والمرحلة التي بلغتها هذه المسألة، وكذلك عن

(407) S/PV.8184، الصفحة 2.

(408) S/PV.8324، الصفحة 2.

(409) S/PV.8184، الصفحة 3؛ S/PV.8271، الصفحة 4؛ و S/PV.8324،

الصفحة 4.

(410) S/PV.8396، الصفحة 3. وللمزيد من المعلومات، انظر الجزء السادس،

القسم الثاني، "التحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق"، والجزء التاسع،

القسم الثالث، "هيئات التحقيق".

(405) القرار 2421 (2018)، الفقرة 1؛ وللمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(406) وللمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وذلك بموجب القرار 2421 (2018)، الذي اتُخذ بالإجماع<sup>(414)</sup>. وكما جاء في التوضيح خلال الجلسة، اتخذ قرار تمديد الولاية لفترة 10 أشهر من أجل تحسين مواءمة تجديد الولايات مع دورة الميزانية، وذلك تمشياً مع نتائج التقييم الخارجي المستقل للبعثة<sup>(415)</sup>. ورحب المجلس في القرار بنتائج التقييم<sup>(416)</sup>، وقرّر أن يعطي الممثل الخاص للأمم العام للعراق والبعثة، آخذين في الاعتبار آراء حكومة العراق<sup>(417)</sup>، الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع وتحقيق المصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية<sup>(418)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن يقدم الممثل الخاص للأمم العام والبعثة المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة العراق بشأن جملة أمور من بينها وضع الإجراءات اللازمة لعقد الانتخابات، ومراجعة الدستور، وكذلك معالجة مسألة تمهيم مراعاة المنظور الجنساني بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات طويلة فترة ولايتها، وإسداء المشورة لحكومة العراق ومساعدتها على كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات<sup>(419)</sup>.

كما نظر المجلس في الحالة الأمنية في العراق وفي التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ضمن إطار البندين المعنونين "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية" و "صون السلام والأمن الدوليين"<sup>(420)</sup>.

(414) القرار 2421 (2018)، الفقرة 1؛

(415) S/PV.8285، الصفحة 2 (الولايات المتحدة). وانظر أيضا S/2017/966.

(416) القرار 2421 (2018)، الفقرة 5. وللمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(417) انظر S/2018/430.

(418) القرار 2421 (2018)، الفقرة 2 (أ).

(419) المرجع نفسه، الفقرتان 2 (ب) و (ه).

(420) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسمين 31 و 37.

وقدم وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إحاطة إلى المجلس عن الزيارة المشتركة إلى العراق في آذار/مارس 2018 وعن إيغاد المكتب والمديرية التنفيذية بعثة استطلاعية مشتركة في بداية أيار/مايو 2018 من أجل ضبط عناصر محددة للدعم البرنامجي المقدم إلى حكومة العراق<sup>(411)</sup>.

كما قدم المراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة إحاطة إلى المجلس عن موضوع الأشخاص المفقودين في حرب الخليج عام 1991، وعن عمل الآلية الثلاثية التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل معرفة مصير الأشخاص المفقودين بسبب النزاع<sup>(412)</sup>. وفي الجلسة نفسها، قدمت ممثلة لمنظمة تمكين المرأة في العراق ومنسقة فرقة عمل العراق المتعددة القطاعات المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) إحاطة إلى المجلس عن وضع المرأة في العراق وعمّا تقوم به فرقة العمل من أجل وضع خطة عمل وطنية<sup>(413)</sup>.

وفي الجلسات الخمس المذكورة أعلاه، ناقش أعضاء المجلس التقدم المحرز في إجراء الانتخابات الوطنية، والعملية السياسية الشاملة، وجهود إعادة الإعمار ضمن سياق العمل المتدرج على تحرير واستعادة الأراضي التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي هذا الصدد، أعرب بعض أعضاء المجلس عن دعمهم لفريق التحقيق ودعوا حكومة العراق إلى التعاون معه. وركز أعضاء المجلس أيضا على المسائل الإنسانية التي يواجهها البلد، بما في ذلك عودة المشردين داخليا.

وفي الجلسة 8285، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2018، جدد المجلس ولاية البعثة لمدة 10 أشهر، حتى 31 أيار/مايو 2019،

(411) S/PV.8271، الصفحات 5 إلى 9.

(412) S/PV.8324، الصفحتان 5 و 6.

(413) المرجع نفسه، الصفحة 7.

الجلسات: الحالة المتعلقة بالعراق

مجلس الجلسات وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37 وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة 39 المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8184 20 شباط/فبراير 2018	التقرير السابع عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2018/40)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	ستة من أعضاء المجلس <sup>(أ)</sup> ، وجميع المدعويين	
S/PV.8271 30 أيار/مايو 2018	التقرير الثامن عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2018/353)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ووكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب	خمسة أعضاء في المجلس (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وكازاخستان، والكويت، والولايات المتحدة الأمريكية)، وجميع المدعويين	
S/PV.8285 14 حزيران/يونيه 2018	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2018/604)		عضوان في المجلس (شيلي والولايات المتحدة)	القرار 2421 (2018) 0-0-15	
S/PV.8324 8 آب/أغسطس 2018	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار 2367 (2017) (S/2018/677)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام، والمراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، وممثلة منظمة تمكين المرأة في العراق	عضوان في المجلس (بيرو والكويت)، وجميع المدعويين	
S/PV.8396 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018	التقرير التاسع عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2018/683)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	كل أعضاء المجلس، وكل المدعويين	
	تقرير الأمين العام عملاً بالقرار 2421 (2018) (S/2018/975)				
	التقرير العشرون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2018/976)				

(أ) بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت. وكانت الكويت (رئيس مجلس الأمن) ممثلة بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.